إدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة

تعمل "سالك" على إرساء ثقافة عمل تسعى إلى غرس ممارسات إدارة المخاطر وتحقيق استمرارية الأعمال والقدرة على الصمود في إطار عمليّاتها. وهذا النهج مدعوم بالتقنيات ذات القدرات الهادفة إلى ضمان استمرارية الأعمال، وكذلك بالالتزام المؤسسي بتضمين ممارسات إدارة المخاطر وبروتوكولات الاستجابة والتعافي على كافة المستويات.

تتبنّى "سالك" نهجًا متكاملًا لإدارة المخاطر المؤسسية وإدارة استمرارية الأعمال والاستجابة للكوارث، ويحدّد مجلس الإدارة درجة استعداد "سالك" لتحمّل المخاطر، حيث يضع مستويات المخاطر المقبولة لكافّة وحدات الأعمال المعنيّة بالإضافة إلى أنواع المخاطر ذات الصلة.

تهدف سياسة إدارة المخاطر المؤسسية إلى مواءمة الإجراءات المتعلّقة برصد المخاطر وتوثيقها والإبلاغ عنها، وتُطبّق هذه السياسة على كافّة المستويات المؤسسية، ما يضمن إدارة المخاطر بالتوافق مع درجة استعداد "سالك" لتحمّلها، بعد أن يحددها مجلس الإدارة. تتولّى اللجنة المعنيّة بالإدارة مهمّة مراقبة هذه المخاطر، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالعلاقات شديدة الأهمّية مع الموردين والأطراف الخارجيّة.

يساهم تقييم الأهمية النسبية ومجالات التركيز المستخلصة منه في توجيه استراتيجية "سالك" في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ما يوفر للشركة السياق المعني بإدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة، وتُشكّل إدارة هذه المخاطر جزءًا لا يتجزأ من إجراءات إدارة المخاطر المؤسسية المعتمدة في "سالك".
يشمل الاستعراض العام لأبرز المخاطر التي تتعرّض لها "سالك" المخاطر الرئيسية المرتبطة بهذه الجوانب الجوهرية، حيث تخضع هذه المخاطر لمراجعة الإدارة التنفيذية التي ترفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي. تقوم لجنة التدقيق بتقييم هذه المخاطر على نحو مستقلّ، بما يضمن الإشراف عليها وإجراء التدخلات في الوقت الملائم. كما تنظم الشركة ورش عمل متخصصة لتوعية موظفيها بالمخاطر الناشئة، وتجري تحليلات لتحديد المخاطر المرتبطة بمشاريع تنويع الإيرادات، إلى جانب تنفيذ تقييم لمخاطر المرتبطة بإنشاء بوابات التعرفة المرورية، عند الاقتضاء، على أساس كل مشروع على حدة.

تتبنّى "سالك" نموذجًا قائمًا على "ثلاثة خطوط دفاعية" في سبيل تحديد الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بإدارة المخاطر والامتثال:

1. الجهات المسؤولة عن الأعمال والعمليات، وهي الجهات التي تدير المخاطر وتقوم بتطبيق الضوابط على أساس يومي.
2. الوظائف التي تدعم الإدارة في مراقبة المخاطر والضوابط المعنية، حيث توظّف خبراتها وتقدّم التوجيهات وتعمل على تحسين العمليات.
3. إدارة التدقيق الداخلي والامتثال، وهي إدارة تعمل على نحو مستقل لمراجعة فاعلية ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية، وترفع تقاريرها إلى الإدارة العليا للشركة ومجلس إدارتها.

أخلاقيات العمل والامتثال

تتعامل "سالك" مع أخلاقيات العمل باعتبارها نهجًا يوميًا منضبطًا يحافظ على الثقة ضمن بيئة خاضعة للتنظيم ويسهم في صون سمعة الشركة. كما تعزّز الشركة ثقافة الإبلاغ المبنيّة على قيم الانفتاح، والشفافية والنزاهة والمساءلة.

تُمثّل الممارسات الأخلاقية والنزاهة في "سالك" ثوابت تشغيلية لا مساومة عليها، إذ يُطبّق نظام واضح للمساءلة على مستوى الشركة لضمان الالتزام بممارسات الأعمال الأخلاقية. ويرتكز هذا الالتزام على مدونة قواعد السلوك المعتمدة من مجلس الإدارة، التي ترسي الأساس للسلوك الأخلاقي والشخصي وتؤكد أن النزاهة عنصر جوهري لحماية ثقافة "سالك" وسمعتها وعلاقاتها مع المساهمين وشركاء الأعمال والمجتمع بأسره.

يُعد الإشراف على مدونة قواعد السلوك جزءاً مدمجاً في الحوكمة. ويتولى قسم الامتثال دعم الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير ومراجعة السياسات ذات الصلة، والحفاظ على قنوات الإبلاغ السري عن المخاوف. كما يوفر قسم المراجعة الداخلية تأكيداً مستقلاً ويقدم تقاريره إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق حسب الاقتضاء.

تتبنّى "سالك" إطارًا قويًا لحوكمة مكافحة الاحتيال يستند إلى سياسة مكافحة الاحتيال. ويرسي هذا الإطار نموذجًا منظمًا ومتكاملًا يغطي جوانب الحوكمة والوقاية والكشف والاستجابة، مدعومًا بضوابط فاعلة مثل الفحص، والعناية الواجبة بالأطراف الخارجية، وإقرارات الإفصاح عن تضارب المصالح، وقيود الوصول، والمراجعات الدورية للضوابط.

في عام 2025، تلقى الموظفون تدريباً توعوياً حول سياسات وإجراءات أخلاقيات العمل في شركة "سالك"، ولم يتم تسجيل أي خروقات أو مخالفات تتعلق بالفساد أو الرشوة، أو التمييز، أو التحرش، أو بيانات خصوصية المتعاملين، أو تضارب المصالح، أو الاحتيال، أو غسل الأموال، أو التداول بناءً على معلومات داخلية.

ولا تقدّم "سالك" أي مساهمات أو تبرعات يمكن اعتبارها رشوة أو فساداً. وفي عام 2025، لم تخصص الشركة أيضًا أي مساهمات، أو نفقات للحملات السياسية، أو المنظمات السياسية، أو الأفراد والمنظمات الممارسة لأنشطة الضغط، أو الجمعيات التجارية، أو أي مجموعات أخرى معفاة من الضرائب، إذ تحظر قوانين دولة الإمارات هذه الأنشطة.

مكافحة الفساد والإبلاغ عن المخالفات

تتبنى "سالك" نهجًا صارمًا لا يتهاون مطلقًا مع مخالفات أخلاقيات العمل، بما في ذلك الرشوة والفساد والاحتيال؛ إذ يُحظر على الموظفين تقديم الرشوة، أو طلبها، أو قبولها، أو الانخراط في أي ممارسات تشوبها شبهة الفساد. واستكمالًا لهذا الالتزام، تطبّق "سالك" ممارسات العناية الواجبة لمكافحة الفساد عند تقييم شركاء الأعمال الجدد، وذلك تحت إشراف مباشر من فريق العمل المعني بالمشتريات.

تهدف سياسة الإبلاغ عن المخالفات إلى رصد الممارسات غير الأخلاقية أو غير القانونية أو التي تنطوي على فساد، إلى جانب دعم الحوكمة السليمة من خلال إتاحة الإبلاغ عن الشواغل دون أدنى خوف من أي إجراءات انتقامية. ولا يقتصر نطاق تطبيق هذه السياسة على الموظفين فحسب، بل يمتد ليشمل شريحة واسعة من الأطراف الخارجية التي تتعامل مع "سالك"، مثل الموردين والمقاولين والاستشاريين ومقدمي الخدمات. ويمكن تقديم البلاغات بشكل معلن أو مجهول الهوية، وتُعامل بأقصى درجات السرية الممكنة. كما تكفل الشركة الحماية للجهات المُبلّغة من أي إجراءات سلبية، مثل خفض الدرجة الوظيفية أو التحرش أو التمييز، نتيجة الإبلاغ عن شواغل أو التعاون في سير التحقيقات.

في حال وجود أي مخاوف لديكم أو رغبتكم في الإبلاغ عن وقائع فساد أو أنشطة احتيالية، يرجى استخدام إحدى قنوات الإبلاغ التالية:

- **خطّ ساخن مخصّص للإبلاغ عن المخالفات المرتبطة بالممارسات الأخلاقية والامتثال: +971-523181299**
- **البريد الإلكتروني:** IAC@salik.ae

← بوابة الإبلاغ عن المخالفات